العرب
الجمعة 2020/06/26
السنة 43 العدد 11743

الصراع الليبي جسر أردوغان للعبور إلى القارة السمراء

المسماري يحذّر من التغلغل التركي في أفريقيا

ساعد التدخل العسكري التركي في الصراع الليبي ودعم قوات حكومة الوفاق في العاصمة طرابلس، على تنامي الأطماع التركية بالمنطقة، ومثّل فرصة سانحة لتفعيل النفوذ الاستراتيجي والاقتصادي لأنقرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط وحتى القارة الأفريقية، وسط تواصل الصمت الدولي المثير للتساؤل.

خالد هدوي

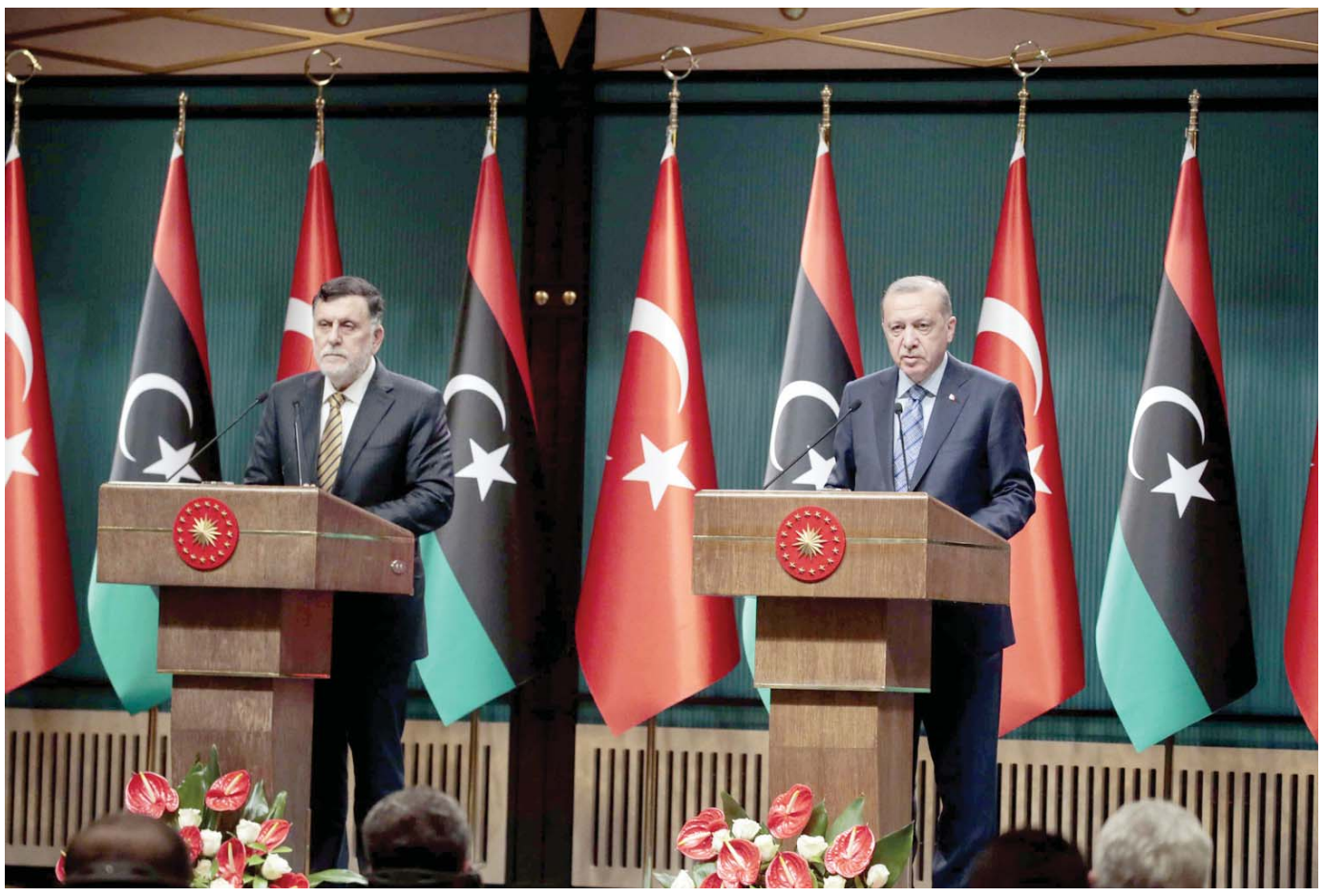

الحلم العثماني.. ليبيا بوابة العبور إلى خيرات أفريقيا

طرابلس - حذرت تقارير دولية من أنّ دول الساحل وجنوب الصحراء الأفريقية قد تشهد تصاعدا لأنشطة الجماعات الجهادية، في ظلّ استمرار الحرب في ليبيا، والدعم التركي المستمر لكل الميليشيات الموجودة بطرابلس والجنوب الليبي والصومال، فضلا عن وجود تنظيمات في دول مثل تشاد والنيجر ومالي، بالإضافة إلى وجود بوكو حرام في نيجيريا.

واتهم اللواء أحمد المسماري المتحدث الرسمي باسم الجيش الوطني الليبي، تركيا بمحاولة "التغلغل في عدد من الدول الأفريقية" مثل النيجر وتشاد ومنطقة القرن الأفريقي.

وأضاف المسماري في مؤتمر صحافي الأربعاء أن "هناك قطعا بحرية تركية عسكرية قبالة السواحل الليبية"، مؤكدا أن "الجيش الوطني الليبي جاهز للتعامل مع أي حالة طارئة في أي وقت"، حسبما نقلت بوابة أفريقيا الإخبارية.

وأوضح المسماري أن تركيا "بأوامر من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان تواصل نقل المرتزقة إلى ليبيا". وقال المسماري إن أربع طائرات وصلت الثلاثاء إلى مطارات معيتيقة ومصراتة من تركيا وعلى متنها معدات عسكرية ومقاتلون ومرتزقة.

وتتعرض تركيا لانتقادات واسعة بسبب إصرارها على نقل الأسلحة والمرتزقة إلى منطقة شمال أفريقيا التي تشهد تصاعدا لتحركات التنظيمات الإرهابية المرتبطة سواء بالإخوان أو القاعدة أو داعش.

وتعاني دول الساحل وجنوب الصحراء من خطر جماعات متطرفة على غرار تنظيم بوكو حرام أو القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وغيرها من التنظيمات التي تشن هجمات في مالي أو الجزائر أو النيجر ونيجيريا وغيرها من الدول.

وتحاول تركيا جاهدة توسيع نفوذها في أفريقيا سواء بدعم مجموعات متطرفة موالية لها أو عبر تقديم مساعدات إنسانية أو من خلال تنفيذ مشاريع واستثمارات تمكنها من السيطرة على القرارات السياسية لعدد من الدول كالصومال.

وتورطت تركيا في دعم المجموعات المتشددة والميليشيات الموالية لحكومة الوفاق وذلك عبر نقل أسلحة ومرتزقة إلى مطارات تحت سيطرتها كما شنت هجمات بواسطة الطائرات المسيرة التركية.

وأشار المسماري إلى أن قائد الجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر قد "منع مشروع أردوغان في ليبيا، ومستمرون في تدمير المشاريع التي تهدد استقرار الدول العربية".

أحمد المسماري

الجيش الوطني الليبي جاهز للتعامل مع أي حالة طارئة في أي وقت

وأفاد تقرير للأمم المتحدة أنّ عدد العمليات الإرهابية التي نفّذتها الجماعات المتطرفة والتكفيرية في منطقة الساحل والصحراء الكبرى الأفريقية، ارتفع من 90 عملية في عام 2016، إلى 194 عملية في عام 2017، ثم زاد العدد إلى 465 عملية في العام 2018، وكذلك ارتفعت أعداد الضحايا جراء تلك العمليات من 218 قتيلا عام 2017، إلى 529 قتيلا عام 2018، و1110 قتلى العام (2019)، واتسع نطاق هجمات تلك الجماعات الإرهابية على المدنيين خلال الأعوام الثلاثة الماضية؛ من 18 عملية استهداف للمدنيين عام 2016، إلى 39 عملية عام 2018، ليقفز العدد إلى 160 عملية خلال عام 2019، وشكلت العمليات الإرهابية الاستهدافية الموجهة ضدّ المدنيين نسبة 34 في المئة من العمليات التي نفذتها جماعات الإرهاب في إقليم الساحل والصحراء الكبرى، حتى نهاية العام الماضي.

ومن جهتها كشفت صحيفة ديلي مافريك الجنوب أفريقية، مؤخرا وصول ست طائرات عسكرية تركية سافرت من أنقرة إلى العاصمة كيب تاون تحمل شحنة متواضعة من الإمدادات الطبية على متن طائرة واحدة، فيما وصلت البقية فارغة.

وبينما وصلت أغلب الطائرات إلى جنوب أفريقيا فارغة، عادت بعد ذلك الطائرات الست محملة بالمعدات العسكرية التي تم شراؤها من الشركة المنتجة للذخيرة "راينميتال دينل مونيتيون" (RDM)، وفق ما أفادت به الصحيفة.

وسبق أن أجرى أردوغان في العام 2017، زيارة إلى كل من الجزائر وموريتانيا ومالي والسنغال في خمسة أيام باستثناء المغرب، وهو ما أثار عدة أسئلة حول الأهداف المستترة لتركيا في المنطقة، خصوصا بعد الجولة المماثلة التي قام بها إلى كل من السودان وتشاد وتونس في الفترة ما بين 24 و27 من شهر ديسمبر آنذاك.

وأكد الكثير من المحللين الأتراك المدافعين عن أجندات بلدهم بقولهم إن مهمتنا في أفريقيا تنبني على أساسين؛ أولا إنهاء ما أسموه "تحريضات منظمة غولن الإرهابية"، وثانيا إحياء وإعادة إنشاء القارة من جديد.

ويشمل هذا التوجه في بعده الاستراتيجي إيجاد منفذ ومستقر على المحيط الأطلسي، عبر بوابة موريتانيا وذلك من خلال بناء قاعدة عسكرية وموانئ تتحكم في تسييرها وتدبير الخدمات الملحقة بها.

وتحرك تركيا في اتجاه دول شمال وغرب أفريقيا ليس لمحاصرة جماعة "الخدمة" التابعة لغولن خصم أردوغان فقط، بل المسألة أعمق وأدق في سياقاتها الجيوسياسية التي تمر بها المنطقة، فالضعف الاقتصادي والسياسي الذي تعيشه الجزائر وموريتانيا يعد مدخلا أساسيا لتواجد أنقرة بالمنطقة والأجندة الخفية على ما يبدو محاصرة توجهات المغرب نحو عمقه الأفريقي.

وعلى اعتبار أن الحكومة الموريتانية قد أوقفت أنشطة جماعة فتح الله غولن، ومنها عمل مدارس "برج العلم"، في حين توافقت الجزائر مع سلطات أنقرة بخصوص المراقبة اللصيقة لأي تحرك لذراع الجماعة التجارية والثقافية، في مقابل ضخ أموال استثمارية في مشاريع تعجز الخزينة الجزائرية عن تمويلها.

وتسعى أنقرة إلى توسيع نفوذها جغرافيا وسياسيا ودبلوماسيا، فضلا عن تعميقه عبر استغلال العامل الاقتصادي لنشر نموذجها السياسي الإسلامي.

وردًا على الاتهامات الموجهة إلى قواته بشأن المقابر الجماعية في ترهونة، قال المسماري "هذه الاتهامات للتغطية على جرائم الميليشيات في المدينة"، مؤكدا أن ما عثر عليه من جثث في مستشفى ترهونة هم "من شهداء الجيش الليبي".

وكانت الأمم المتحدة قد نددت بالجرائم التي ارتكبتها الميليشيات التابعة للوفاق من قتل للمدنيين وحرق للمنازل والمتاجر وتهجير الأهالي عند دخولها إلى ترهونة في الأسابيع الماضية.

الخارجية الأميركية تثمّن جهود المغرب في مكافحة الإرهاب

محمد ماموني العلوي

نوه تقرير وزارة الخارجية الأميركية باستراتيجية المغرب لمكافحة الإرهاب والتطرف وبالجهود التي يبذلها في هذا الصدد، مشيرا إلى أن "الحكومة المغربية واصلت استراتيجيتها الشاملة لمحاربة الإرهاب، والتي تتضمن إجراءات اليقظة الأمنية، والتعاون والإقليمي والدولي وسياسات لمكافحة التطرف".

وأكدت الخارجية الأميركية في تقريرها على "التعاون الوثيق وطويل الأمد" بين الولايات المتحدة والمملكة في هذا المجال.

ومكنت جهود المغرب في مكافحة الإرهاب، من الحد من خطر الأعمال الإرهابية، وضاعفت عدد الاعتقالات مقارنة بسنة 2018"، وسخّرت "قوات حفظ الأمن، وخاصة المكتب المركزي للأبحاث القضائية المعلومات الاستخباراتية، والتعاون مع الشركاء الدوليين للقيام بعمليات مكافحة الإرهاب".

ويرى محللون أمنيون أن الخبرة التي راكمها المغرب في مجال مكافحة الإرهاب وتفكيك خلاياه، جعلت حلفاءه التقليديين يسعون إلى الاستفادة منها.

وأضافت الخارجية الأميركية أن "أمن الحدود ظل أولوية مطلقة للسلطات المغربية"، منوهة بشكل خاص بعمل السلطات على مستوى المطارات، "التي تتوفر على قدرة ممتازة في الكشف عن الوثائق المزورة".

وأكد محمد بنحمو رئيس المركز المغربي للدراسات الإستراتيجية، أن الجهود التي تبذلها المملكة المغربية في مجال مكافحة الإرهاب تتم وفق رؤية الملك محمد السادس الضامن لحرية ممارسة الشعائر الدينية، كما أسفرت عن نتائج إيجابية مكنت من وضع حد للجماعات الإرهابية.

وأفادت الخارجية الأميركية، أنه "في سنة 2019، تحت قيادة وزارة الداخلية، استهدفت قوات الأمن بقوة واعتقلت ما يزيد عن 125 شخصا، مما أدى إلى تفكيك أكثر من 25 خلية إرهابية.

و أشار التقرير إلى أن «المغرب يحافظ أيضا على تعاون وثيق مع شركائه الأوروبيين – وخاصة بلجيكا وفرنسا وإسبانيا – لإحباط التهديدات الإرهابية المحتملة في أوروبا"، مبرزا أن المملكة تترأس حاليا الى جانب كندا، المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، فضلا عن كونها "فاعلا نشطا في التحالف العالمي ضد داعش".

وأكد إيمانويل دوبوي رئيس معهد الاستشراف والأمن بأوروبا، أن هناك محاربة استباقية للإرهاب وهنا تكمن أهمية الفضاء الرقمي الذي أصبح هو الآخر مجالا للعمليات الإرهابية.

وأضاف إيمانويل دوبوي أن المغرب نجح في محاربة التطرف والإرهاب عبر تحقيق التنمية البشرية والإقلاع الاقتصادي.

خلاف الشركاء الأعداء ينذر بسقوط التحالف الحاكم في تونس

النائب البرلماني هيكل المكي يتهم النهضة بملف تضارب المصالح لإخضاع الفخفاخ

تونس - تستمر معركة ليّ الذراع بين مكونات التحالف الحاكم في تونس لتبلغ مرحلة التحذير والاتهام المباشر، تغذيها التصريحات النارية بين مختلف أطرافها وخصوصا حركتي النهضة والشعب، وهو ما ينذر بتآكل "الجسم الحكومي" ومواصلة طريقه نحو الانهيار.

وحذر النائب عن حركة الشعب هيكل المكي من أن تكون النهضة وراء إثارة ملف تضارب المصالح لدى رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ، قائلا "أخشى أن يكون الموضوع مدخلا من النهضة لإخضاع وابتزاز الفخفاخ" مطالبا بالتثبت وبعدم منح الفرصة للإشاعات لإسقاط الحكومة.

ودعا المكي في تصريح لإذاعة محلية الفخفاخ إلى "ضرورة تقديم التوضحيات اللازمة والكافية وبالتفصيل للشعب وللبرلمان في هذا الموضوع" معتبرا أنه ليس من الثابت وجود تضارب مصالح.

وتطرق المكي إلى ردّ مكتب حركة النهضة بفرنسا على تصريحاته واتهامه بالكذب التي اتهم فيها الحركة بتنظيم وقفة احتجاجية بفرنسا ومحاولة إفساد زيارة الرئيس قيس سعيّد قائلا "حركة النهضة مختصة في الكذب والافتراء والتجني والتكنبين (حياكة الدسائس) ولا يضاهيها أحد في ذلك، وهو اختصاص حصري لتواصل سياساتها". مضيفا "كلّ المدونين في فرنسا والصحافة في هذا البلد والمجتمع المدني بباريس لديهم شبه إجماع على أن الشخص الذي تهجم على رئيس الدولة ينتمي إلى حركة النهضة"، معتبرا أن "النهضة أعدت مسرحية وأخرجتها بطريقة سيئة".

في المقابل، ردّ مكتب حركة النهضة بفرنسا الشمالية، وقال "إن تصريحات المكي التي يتّهم فيها حركة النهضة بمحاولة إفساد زيارة رئيس الجمهورية لباريس، مغرضة".

الغنوشي يناور للتحكّم في القرار السياسي

وأضاف المكتب في بيان أصدره أن ما ذكره المكي هو محض كذب وافتراء وتجن على حركة النهضة التي تعودت على احترام رموز الدولة ومسؤوليها. واعتبر أن التصريحات "تدخل في حملة ممنهجة من التهجّم واختلاق التهم ضد النهضة لتوتير الأجواء والوقيعة بين الأطراف السياسية".

وتسعى الحركة الإسلامية إلى محاولة تصدير أزمتها البرلمانية نحو الحكومة التونسية، وبسط نفوذها على مكونات التحالف، وتصاعدت وتيرة خلافاتها مع حركة الشعب على خلفية تصويت نوابها لصالح عزل راشد الغنوشي من البرلمان.

وأجّج تصويت كتلة حركة الشعب وتحيا تونس لصالح عزل راشد الغنوشي من رئاسة البرلمان خلافاتهما مع حركة النهضة الإسلامية، وسط تصريحات ومشاحنات من الطرفين وصلت حد اشتراط النهضة إقصاء حركة الشعب من الائتلاف الحاكم، وهو ما أثار حفيظة قياديي الشعب بشأن البقاء في التحالف من عدمه.

ويبدو أن حركة النهضة، وقياداتها، لن تغفر لحركة الشعب مواقفها، حيث أن ما تشترطه النهضة وتشتغل عليه لإقصاء أحد الشركاء هو رد فعل سياسي يصل حد "الانتقام" خاصة أن حركة الشعب صوتت لعزل الغنوشي من رئاسة البرلمان، فضلا عن مساهمتها في سقوط حكومة الحبيب الجملي التي قدمتها الحركة الإسلامية في نوفمبر من العام الماضي.

وسبق أن اعتبر رئيس مجلس شورى حركة النهضة عبدالكريم الهاروني أن ما وقع في البرلمان حدث كبير جدًا، متسائلا كيف لأطراف مشاركة في الحكومة ومع الثورة تصوت مع طرف ضدّ الثورة، مضيفا أن "حركة الشعب والحزب الدستوري الحر ضد ثورة الربيع العربي"، قائلا إنهما يعتبران "الثورة انقلابا ومؤامرة".

وارتفع منسوب التصريحات اللاذعة من الطرفين، وخرج الخلاف من إطاره الضيق في الائتلاف الحاكم نحو العلن ليأخذ شكل التحذير والاتهام المباشر، فضلا عن إماطة اللثام عن تصدع متنام تقوده النهضة بين مكونات التحالف الحكومي.

وتعود أسباب الخلافات بين الطرفين إلى عوامل أيديولوجية بالأساس وأخرى تتعلق بالتباين حول الرؤية المستقبلية لتونس، كالتحالفات الخارجية للأحزاب مع قوى إقليمية، وخصوصا في ليبيا التي تشهد صراعا محتدما.

هيكل المكي

نخشى من مساعي النهضة لإخضاع الفخفاخ

وتتمسك قيادات حركة الشعب على غرار خالد الكريشي برفض مغادرة الحكومة التي تعتبرها أنها شرعت بجدية في الإصلاحات، فضلا عن كونها حكومة الرئيس وليست حكومة النهضة، وهو ما يفرض على الحركة الإسلامية الالتزام والتعامل مع الأحزاب كشركاء في الحكم والقرار السياسي.

وفيما ترفض حركة الشعب مسألة إشراك حزب قلب تونس في الحكومة، تتعلّل حركة النهضة في تهجّمها بما حصل في جلسة الثالث من يونيو بالبرلمان في محاولة منها لتوسيع الحزام السياسي للائتلاف الحاكم ليشمل حزب قلب تونس (27 نائبا).